المجالات العامة والفضاء الحضري: مقاربة نقدية مقارنة(*)

فواز طرابلسي(**)

الجامعة الأميركية في بيروت.

ترجمة: مها بحبوح

مقدمة

الافتراض الموجّه إلى هذه الدراسة هو أن النظريات والمفاهيم والأفكار التي تنشأ ضمن وضع قومي أو إقليمي معيّن، ليست بالضرورة قابلة للتطبيق ضمن وضع آخر. فعلى رغم أن العديد من المُثُل والقيم باتت شاملة (Universal)، بصرف النظر عن موقع نشوئها الأصلي، لا نستطيع القول إن كل نظرية أو مفهوم أو فكرة تمّ إنتاجها ضمن مجال نظري محدّد ــ وفي الحالة قيد الدراسة نعني بذلك الغرب ــ تتمتع بالضرورة بكفاءةِ التطبيق الشامل، قبل إخضاعها للاختبار أو للتحقيق النقدي. والواقع أن فكرة المجال العام (Public Sphere) هي فكرة تبدو متطابقة مع التجربتين الأوروبية والأمريكية الشمالية إلى الحدّ الذي لا يسمح لها بأن تكتسب، بدهياً، قيمةً وإمكانيةَ تطبيق شاملتَيْن.

ولتبديد أي سوء تفاهم، أسارع هنا إلى الإعراب عن تحفظي بشأن مدلولَيْن متضمَّنَيْن عادة في مقولة كهذه: المدلول **الأول** هو أن المنهج الذي ينطوي عليه الافتراض، والذي يقودنا بشكل أساسي إلى تبنّي مقاربة نقدية تاريخية ومقارِنة لمسألة المجال العام، لا يعني تبنّي أي شكل من أشكال جوهرية (Essentialism) القومية أو الثقافية. أما المدلول **الثاني**، فهو أن مجرد الإتيان بأية أفكار أو مفاهيم أو نظريات ونشرها من قِبَل مؤسسات دولية، وبالتالي اعتبارها «عالمية» (Global)، لا يكفي، بحدّ ذاته، لجعلها شاملة. كما أن ادعاء «العالمية» لا يُضفي على تلك النظريات والمفاهيم صفة من الشمولية.

وبعد طرح بعض الملاحظات الأولية التي يثيرها الافتراض المذكور، سوف أُجري مقارنة

(*) قدمت نسخة أولى من هذه المقالة إلى: «The Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting», Florence and Montecatini Terme, 24-28 March 2004, organized by the Mediterranean Programme of the Robert Schuman Center for Advanced Studies at the European University Institute.

ونشرت تحت عنوان: Fawwaz Traboulsi, «Public Spheres and Urban Space: A Critical Comparative Approach,» *New Political Science*, vol. 27, no. 4 (December 2005).

(**) البريد الإلكتروني: fawwaz.traboulsi@gmail.com.

بين الأوضاع التي كانت وراء نشوء المجالات العامة في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي الوطن العربي. ومن ثم سوف أتناول الدور الإشكالي للمجال العام في صيرورة الدمقرطة (Democratization). لقد كرّر يورغن هابرماس (Habermas) مراراً أن فكرة المجال العام هي فكرة تحريضية تحفيزية (Motivating)، وليست مجرد فكرة وظيفية (Instrumental). وهو بذلك يؤكد التأثير المستقل للمجال العام في الفعل (Action)، والفعل السياسي تحديداً. لكن الهدف في الحالتين يظل واحداً، وهو إسهام المجالات العامة في الصيرورة الديمقراطية، سواء بصورة عامل في مسيرة التحوّل إلى الديمقراطية، في الدول التي لا توجد فيها أنظمة ديمقراطية، أو بصورة وسيلة تصحيحية للانحرافات والفساد في المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الدول الغربية المتقدمة.

أولاً: ملاحظات أولية

يثير القبولُ السائد، دون تمييز، في دول الجنوب للكثير من النتاج الفكري المعولَم، خلال عصر ما بعد الحرب الباردة، عدداً من الأسئلة والملاحظات النقدية والمنهجية. وقد ولَّدت أساليب المقاربة، التي لا تكفّ عن التحول إلى قضايا المنطقة، مقاربة تعتمد البدء من الصفر (Tabula rasa) لإنتاج المعارف الاجتماعية. نجد بالتالي أن الإنتاج الفكري يقوم بتغيير مساره مع كل «موضة فكرية» مفروضة عالمياً، ما يؤدي مراراً إلى إعاقة أي محاولة للتقويم النقدي لـ «الموضة» السابقة التي تتعرض عموماً للانتقاد كونها أصبحت عتيقة الطراز، أو غير مناسبة للتكيّف مع التطورات العالمية الجديدة أو النظام العالمي الجديد. وتكون النتيجة الحتمية تكرار البدايات دون أي تراكم للمعرفة، لأن عناصر الواقعية الاجتماعية يُعاد تعريفها وتصميمها، باستمرار، وبكل بساطة تُطلق عليها أسماء جديدة.

وبالإمكان متابعة هذه النزعة في جميع مجالات النتاج الفكري عملياً. والمثال المناسب هنا «**تقارير التنمية البشرية**» الخاصة بالمنطقة والصادرة عن الأمم المتحدة. فتعبير «التنمية البشرية» (Human Development) يحلّ حالياً محلّ تعبير «التنمية» (Development) بدعوى أن فكرة التطور ذاتها قد أُلغيت من قاموس المجال الاقتصادي (تُركت للأسواق غير النظامية، ويُشار إليها حالياً في أفضل الأحوال بالتعبير المتواضع «النمو» (Growth)) ليشمل الثالوث الجديد: الحرية والمعرفة والنوع (Gender). وهذا الاستبدال، بدل أن يدمج الجدّة (Novelty) ضمن مجموعة المشاكل الفعلية للمنطقة، أو يتمثّل هذه الجدة ضمن جدليته النظرية، غالباً ما يحجب تلك المشاكل، بكل بساطة. فقد حلّت الدراسات التي تتناول الفقر محل الدراسات التي تتناول توزيع الدخل ــ اقتصرت الدراسات الأخيرة على دراسات تجري على مستوى عالمي (المليار الأغنياء (the Rich Billion) ومن تبقّى) ــ بعد أن بدأ الفقر يتحول إلى ما يشبه الكارثة الطبيعية أو الوباء. والنتيجة أننا ندرس الفقر دون دراسة الثروة. نحن نعرِّف «الفقير» ولا نعرِّف «الغني». وفي ما يتعلق بالطبقات الوسطى، فهي إما أن تُصوَّر وكأن عددها وتأثيرها قد تقلصا، وبالتالي، فهي تحتضر، أو يُناط بها دور المؤتمَن على رسالة الديمقراطية. وفي الحالتين لا يُستثمَر سوى أقل القليل، بلغة الجهد السياسي ــ السوسيولوجي، في دراسة السلوك السياسي للطبقات المشار إليها، في ضوء الافتراض أن هذه الطبقات قد

تميل إلى ممارسة سلوك متجانس أحادي الاتجاه (Unidirectional). أما في ما يخصّ حلّ مشكلة الفقر، فالأمر هنا لا يقلّ عن مشروع طموح للأمم المتحدة لمحو الفقر على نطاق عالمي مع تحديد تواريخ ثابتة لإنجاز «العمل». ولكن يبقى أن نقول إن محو الفقر نهائياً يجري تأجيله عاماً بعد عام مع انكشاف النتائج الهزيلة لتلك الحملة.

تشغل حقوق الإنسان والمجتمع المدني الساحة السياسية حالياً نظراً إلى أن المعالجة نفسها الواردة أعلاه قد جرى إفرادها لموضوع الانفصال بين الدولة/المجتمع المدني. وبدل أن يكون هذا «الثنائي» الشهير عنصراً مكمّلاً مرغوباً فيه، وعاملَ تصحيح للمجموعة الثرية المعقّدة من المعارف الخاصة بعلاقات الدولة/المجتمع، وهي المعارف التي طوّرتها العلوم الاجتماعية على مرّ العقود، يتبيَّن أن هذا الثنائي إنما هو عامل للإفقار النظري، نظراً إلى أنه قد تمّ فرضه كصيغة تبسيطية اختزالية على كامل المجال النظري الذي نحن بصدده.

وسوف أقتصر على ملاحظتين بهذا الشأن:

الملاحظة **الأولى** تتصل بالنتاج الفكري المتعلق بصيرورة الدمقرطة في الوطن العربي. فقد حفل هذا النتاج بالتفسيرات، وحتى بالتنظير، بشأن غيابٍ للديمقراطية بدل قيام النتاج المذكور بالعملية الأكثر أساسيةً وإلحاحاً، وهي تفسير وتحليل وتشخيص وجود الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية القائمة فعلاً. من جهة أخرى، نجد أن «سدّ» هذه الثغرة يميل، على نحو متزايد، إلى اتخاذ شكل وضع النماذج المبسّطة أو تحقيق الأمنيات، وتركّز العمليتان كلتاهما على النموذج الديمقراطي الغربي. هذا لا يعني أن من الخطأ الرغبة في نموذج كهذا، على رغم أن مدى تمثّل النموذج المذكور من قِبَل المؤيدين له، لم يتضح بعد. وتكمن المشكلة في أن تشخيص الدكتاتورية وتتبّع أساليب ووسائل الانتقال من النظم الدكتاتورية والاستبدادية إلى الديمقراطية، لم يلقيا سوى قدر قليل من الاهتمام وقدر أقل من الجهد الفكري، وذلك على رغم الأهمية الأيقونية المعطاة لعملية «الدمقرطة». وينبغي لهذا الجهد الفكري إنتاج معارف تتصل بالمتطلبات الاقتصادية ــ الاجتماعية للديمقراطية (مقارنة بتضخم الآراء القائمة على أساس «ثقافي»)، وبكلفة هذا التحوّل (بلغة الأولويات والتضحيات... الخ) وبالفترة الزمنية اللازمة (بلغة مراحل التحوّل، وتراكم ظروفه الضرورية الكافية، والإجراءات... الخ).

الملاحظة **الثانية** تتصل بالعلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع. وهنا نواجه التباساً مزدوجاً. الجانب **الأول**، الالتباس الموجود بين الدولة ــ أي الأشكال المأسسة من المجتمع السياسي ــ من جهة، والنظام السياسي العابر القائم في لحظة تاريخية معيّنة، من جهة أخرى. الجانب **الثاني**، الالتباس الموجود بين المجتمع والمجتمع المدني، أي بين الشكل العام للتنظيم الاجتماعي البشري في منطقة محدَّدة، بما في ذلك الدولة، ومجموع التجمّعات المستقلة وأشكال الجمعيات الطوعية ضمن المجتمع، التي يجمعها عامل مشترك، وهو استقلاليتها في مواجهة الدولة.

هل تشكّل الدولة الضعيفة، دائماً، ضمانة لوجود مجتمع مدني قوي؟ ما هو تأثير الدولة الضعيفة في تماسك وتلاحم المجتمع عموماً، وأعني هنا أي مجتمع؟ هل يمكننا دعم الادعاء

بأن الديمقراطيات الغربية تتميز بوجود دول ضعيفة؟ وإذا أخذنا النموذج المتطرف لليبرالية السياسية والاقتصادية، هل يمكننا القول، بثقة، إن الولايات المتحدة تضم دولة/حكومة ضعيفة؟ في المقابل، هل تتميز جميع الدكتاتوريات بوجود دول «قوية»، وماذا يعني ذلك تحديداً؟ أخيراً، هل يؤدي إضعاف الدولة دائماً إلى اتساع المجال العام للمجتمع المدني، ومن ثم إلى التطور باتجاه الديمقراطية؟

هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى مماثلة، ينبغي تناولها بجدية في النتاج الفكري المتصل بعملية الدمقرطة في دول «الجنوب». وهذا ليس بالمقام الذي يمكن فيه بحث هذا الموضوع بالتفصيل. مع ذلك، يمكن الاكتفاء بالقول إن الدولة تلعب، في العديد من دول الجنوب، كما في التجربة التاريخية لدول الشمال، دوراً مهماً ــ بل رئيسياً أيضاً في بعض الأحيان ــ في تماسك وتلاحم المجتمع ككل. وفي هذه الحالة، قد يعني ضعف الدولة أو انهيارها انهيار المجتمع ذاته، بدل أن يعني قيام مجتمع مدني قوي، أو يعني التطور باتجاه الديمقراطية.

ويمثل غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة مثالاً فاجعاً على هذه المشكلة. فخلال تلك الحرب القصيرة، نجد أن التدمير شبه المبرمج وشبه العفوي (أي الفوضوي) للدولة العراقية ــ الذي لم يكن بأية حال مطلباً ضرورياً لقلب نظام الحكم البعثي ــ يستحق منا وقفة متأنية لإمعان الفكر بما حصل، وذلك بالقدر الذي كان فيه هذا الانهيار، وما يزال، مصدراً للقلق العميق. وهنا نستخدم تعبير «التدمير شبه المبرمج للدولة العراقية» للإشارة إلى العملية التي حملت الاسم الرمزي «بناء أمة» بدل «تغيير النظام». وقد تضمّنت العملية رفض قوات الاحتلال، التي تقودها الولايات المتحدة، الدفاع عن أية مؤسسات حكومية عدا وزارتي النفط والداخلية، هذا بالإضافة إلى القرارات التي تلت الاحتلال، والقاضية بحلّ الجيش العراقي بكامله، والإدارات وحزب البعث. وقد تبيَّن أن «تدمير الدولة» كان الشرط المسبق لـ «بناء الأمة».

وفي حال الرغبة بتفادي السؤال عن النيات، فإن أقل ما يمكن أن يقال بشأن هذه العملية هو أنها أدَّت إلى نتيجتيْن كارثيتَيْن: النتيجة **الأولى**، عند مستوى صيرورة الدمقرطة. لنفترض جدلاً أن دمقرطة العراق كانت مطلباً جدياً للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة. يمكن عندها أن نقول، وبثقة، إن صيرورة الدمقرطة قد نُقلت إلى موقع ثانوي عندما شغلت مسألة الأمن وإعادة بناء الدولة العراقية الموقع الأول، وقبل أي مسألة أخرى. النتيجة **الثانية**، تعتبر الحالة العراقية مثالاً على وضع تكون فيه الدولة ــ وهي هنا ليست بأي حال مرادفاً لنظام صدام حسين البعثي ــ مكوِّناً أساسياً في وحدة المجتمع العراقي المتعدد الإثنيات والطوائف. ولا يمكننا الاقتصار على إرجاع الانقسام السريع الذي يشهده العراق والعراقيون، حسب خطوط طائفية وإثنية، إلى سياسات صدام حسين حصراً. فالعامل الموضوعي لتدمير الدولة العراقية ــ كدولة ــ يتعلق إلى حدّ كبير بالوضع المذكور أعلاه. ويمكننا، بالطبع، القول إن العلاقة بينهما هي علاقة جدلية. وبإمكاننا حتى المغامرة بالقول إن الأزمة العراقية الحالية يمكن اعتبارها جزئياً نتيجةً لوجود دولة جرى إضعافها ويتزايد عجزها عن تحقيق الدرجة الدنيا اللازمة من وحدة وتكامل مجتمعها، في وقت يعجز فيه المجتمع عن توليد القوى اللازمة لإنتاج دولة جديدة بشكل دستوري.

ثانياً: حول دور المجال العام في التحوّل إلى الديمقراطية في التجربة الأوروبية

هل يُعتبر المجال العام سبباً للتحول الديمقراطي في المجتمعات الأوروبية، أو نتاجاً له، أو الاثنين معاً؟ في الإجابة عن تلك الأسئلة، يبدو هابرماس مرتبكاً. في البداية، يعزو هابرماس فكرة المجال العام، تاريخياً، إلى أوروبا القرن الثامن عشر، حين برزت المجالات العامة «البرجوازية» كقوة مقابلة للدولة الاستبدادية وكانت مستقلة عنها، وتعتبر الخاصية الثانية شرطاً مسبقاً للوظيفة الأولى. وهذه الإشارة التاريخية، تحديداً، هي التي تثير عدداً من الأسئلة المتصلة بالشروط والقوى الفاعلة في صيرورة التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية.

سأقتصر هنا على طرح سؤالين: السؤال **الأول**، هل يمكن اعتبار الاقتراحات الداعية إلى إعادة خلق المجتمع المدني في دول خارج أوروبا وأمريكا الشمالية على أنها محاولات لإعادة خلق إحدى الصيرورات التاريخية التي مرّت بها أوروبا، أي تطوير الرأسمال الصناعي وتدعيمه؟ يقول بارثا تشاترجي (Partha Chatterjee)، مجيباً عن هذا السؤال، إن «الافتراض المركزي في هذا الطرح هو أن المفاهيم الأوروبية في الفلسفة الاجتماعية» مثل «المجتمع المدني»، «هي وحدها التي تتضمن إمكانية التعميم الشامل». ومن هنا، يضيف تشاترجي: «فإن **ريفية** (Provincialism) التجربة الأوروبية تُعتبر بمثابة التاريخ **الشامل** للتطور» (Hardt, 2002: 174)(*). وهنا يقتضي الإنصاف القول إن هابرماس لم يدَّعِ إطلاقاً أن تحليله للرأسمالية المتطورة وأفكاره المتعلقة بالمجتمع المدني والمجال العام، تتضمن أية دروس إلى بقية دول العالم. فهو قد أقرَّ فوراً أن رأيه هو «رأي محدود يركِّز على أوروبا» (Habermas, 1985: 104) ، ويشكّل هذا الاعتراف برهاناً إضافياً ــ ولكن ذلك لا يعني أنه لا يوجد ما يمكن أن نتعلّمه من تلك التجربة ــ بل يعني أن المطلوب هو مقاربة تاريخية نقدية تستلهم تلك التجربة وتستخلص منها الدروس.

السؤال **الثاني**، هل كانت المجالات العامة «البرجوازية» ــ التي لعبت دور القوة المقابلة للدولة الاستبدادية ــ شرطاً ضرورياً وكافياً في عملية تحوّل بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى إلى الديمقراطية؟ في محاولتي الإجابة عن هذا السؤال، أودّ أن أناقش استخفاف هابرماس، على ما يبدو، بدورِ عاملٍ حاسم في صيرورة دمقرطة المجتمعات الأوروبية، أي دور القوى غير البرجوازية والقوى المناهضة للبرجوازية في إحداث التغييرات الثورية الراديكالية في مجتمعاتها، وهو الدور الذي وصل إلى ذروته في عملية التحوّل النهائي إلى مجتمعات ديمقراطية. ويمكن أن نعزو هفوة هابرماس إلى مجموعة من العوامل المختلفة، ولكن المتقاربة والمترابطة:

في المقام الأول، يرى هابرماس في المجالات العامة ميادين للنقاش النقدي العقلاني الهادئ، يجري فيها التشديد على اللغة والخطاب والتشاور وتكوين الرأي والثقافة، وهي تسهم

(*) إبراز الكلمات بالأسود من عند المؤلف.

جميعها في مفهومه الشهير «التفاعل الخطابي» (Discursive Interaction). ولعلَّنا نجد أبلغ توصيف للمجال العام، كما يفهمه هابرماس، في تعريف نانسي فريزر (Nancy Fraser): «مسرح في المجتمعات المعاصرة تحدث فيه المشاركة السياسية عبر الكلام» (Fraser, 1992: 110)، ولكن لنر ما يقوله هابرماس نفسه:

«المجال العام هو ظاهرة اجتماعية أولية شأنها شأن الفعل، والفاعل، والجمعية (Association) والجماعة (Collectivity)، لكنها ظاهرة تستعصي على المفاهيم التقليدية لـ «النظام الاجتماعي». المجال العام لا يمكن فهمه كمؤسسة، ولا كمنظمة بطبيعة الحال، بل إنه ليس حتى إطاراً من الأعراف يضم كفاءات وأدواراً متباينة وأنظمة للعضوية وإلى ما هنالك. وهو لا يمثّل إلى حدّ ما منظومة، ولكن يسمح لمنظومة ما بإحاطة نفسها بتخوم داخلية. وهو يتميز بآفاقٍ مفتوحة ونفّاذة ومتحولة. وفي أفضل الأحوال، يمكن وصف المجال العام بشبكة للتواصل وتبادل المعلومات ووجهات النظر (أي، الآراء التي تعبِّر عن مواقف سلبية أو إيجابية)، وضمن هذه الصيرورة، تجري تصفية/تنقية هذا الدفق من التواصل وتركيبه بحيث ينضوي ضمن رزم من الآراء **العامة** المتعلقة بموضوعات محددة. (...) **تجري إعادة إنتاج المجال العام من خلال فعل تواصلي** (Communicative Action) يكفي للقيام به مجرد إتقان لغة طبيعية...» (Habermas, 1996: 360)(*).

كما يؤكد هابرماس الطبيعة البرجوازية للمجال العام، مشيراً ضمناً إلى أن هذا المجال مُعرَّض للتهديد الدائم من قِبَل الطبقات الاجتماعية غير البرجوازية التي تستطيع الوصول إليه، أي الطبقات التابعة (Subaltern Classes). كما يأخذ عليه الكثير من النقاد أنه بذلك يثير جدلاً بشأن جدليات الضم/الإقصاء في مفهوم هابرماس للديمقراطية، أي إقصائه للطبقة والنوع. ويحذر هابرماس صراحة من «الحركات الشعبوية» (Populist) التي تمثل «تقاليد جامدة من عالم ـ حياتي (Lifeworld)(**) تتهدّده «الحداثة الرأسمالية»، وهي حركات يعتبرها هابرماس، في أساسها، «مناهضة للديمقراطية» (Habermas, 1996: 371). والواقع أن الرأي الذي يتمسك به هابرماس هنا هو أن التطفل من هذا النوع سيكون من شأنه التشويش على إمكانية التمييز الضرورية لمجتمع الدولة/المجتمع المدني.

يرفض هابرماس التغيير الراديكالي في المجتمع المعاصر وفي السلطة السياسية، على الأقل في أوروبا والولايات المتحدة، وبعد انهيار التجربة السوفياتية، ارتفعت وتيرة تحذيره ضد «الثورات الاجتماعية». وقد تخلّى عن المشروع الماركسي التقليدي القائل بسلطة الطبقة العاملة بعد فشل هذه الطبقة في تحقيق الوعد بالليبرالية. فقد كشفت الطبقة المذكورة عجزها عن تحويل المؤسسات الرأسمالية السياسية والاجتماعية بحيث تتفق مع المثاليات «البرجوازية» المُعْلَنة، كالحرية والديمقراطية، بل إن هابرماس يمضي إلى حدّ القول إنه لا يمكن إحلال أي شيء محل الرأسمالية (أي السوق الرأسمالية والدولة الرأسمالية) (Habermas, 1997: 133).

(*) إبراز الكلمات بالأسود من عند المؤلف.

(**) عالم ـ حياتي يعني سياق إعادة إنتاج الرموز في مجتمع ما أو هو الخلفية المؤلفة من الخبرات والآراء التي يحملها الفرد (المترجم).

ما يثير الدهشة في مقولة هابرماس هذه، افتراضُه أن المساواة هي مثال «برجوازي». ولا ريب في أن الالتباس ناشئ عن الافتراض القائل إن الثورة الفرنسية كانت، هي ذاتها، ثورة «برجوازية».

والفكرة التي ينبغي توضيحها هنا هي أن التحوّل الحاسم نحو الديمقراطية في أوروبا لم يكن فقط دالَّة (Function) على التأثير السياسي للمجال العام، بل كان نتاجاً للثورات السياسية والاجتماعية الراديكالية العنيفة التي لعبت فيها الجماهير الشعبية دوراً رئيسياً. وجاءت النتيجة النهائية، أخيراً، بصورة تغيير راديكالي، ليس فقط في شكل الدولة، بل في طبيعتها ووظيفتها أيضاً. وبالتالي، كانت الدمقرطة صيرورة تاريخية جمعت بين الثورات الراديكالية (أربع ثورات في فرنسا، في الأعوام ١٧٨٩، و١٨٣٠، و١٨٤٨، و١٨٧٠) وفترات طويلة من التغيير التراكمي، ليكون الناتج في النهاية تحوُّلاً بنيوياً من الاستبداد إلى الديمقراطية.

والواقع أن كلًّا من الثورتين الأوروبيتين الرئيسيتين، الإنكليزية والفرنسية، أطلقت صيرورتين ثورويتين، لا ثورة واحدة: أطلقتا ثورة من أجل الحرية، وثورة من أجل المساواة، في آنٍ معاً. وتمثَّل كلٌّ من الثورتين تحالفاً مختلفاً للقوى. في التجربة الإنكليزية، تمثَّلت العناصرُ الراديكالية بحركات من نوع «الأسرويون» (Familists) التي كانت تدعو إلى إلغاء الملكية الفردية. كما عارضت حركة «التسويديين» (Levellers) كلًّا من الإقطاعية والرأسمالية، ودعت إلى المساواة بين جميع الرجال الإنكليز، وإلى الحق التمثيلي لجميع الذكور، ولكن دون أية متطلبات في ما يتعلق بالملكية. وكانت نتيجة الثورتين تسوية قسرية اقتصرت فيها فكرة المساواة على المجالَيْن القانوني والسياسي، في حين ظلت اللامساواة هي العرف القائم في المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي. ومن المعروف طبعاً أن تلك التسوية ــ التي أنتجت في التجربة الفرنسية الثالوث المشهور: حرية، مساواة، إخاء ــ تم فرضها على ممثلي الطبقات التابعة عن طريق عنف الدولة وتشريعها.

ثالثاً: المجالات العامة من منظور تاريخي: تطوّر تمّ تعطيله

أودّ الآن عرض الجدل القائل إنه، وفي مرحلتين تاريخيتين، تم تعطيل مسار نشوء المجال العام في الوطن العربي، وهو المسار الذي حرَّكه تطور الرأسمالية الطرفية (Peripheral) بشكل أساسي من خلال إثارة مسائل الكولونيالية، والقومية، وتلك المتعلقة بالهوية.

كانت التنظيمات العثمانية، التي صدرت عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، تمثل برنامجاً طموحاً للمركزية والعلمانية والحداثة والإصلاح السياسي، في وقت واحد. وكان الدافع خلف تلك التنظيمات يضمّ فكرتين متناقضتين: **الأولى**، الاستجابة للضغوط الأوروبية لإصلاح بنية الإمبراطورية؛ و**الثانية**، تبنِّي بعض قيم ومؤسسات الدولة الأوروبية على أمل إيجاد الظروف المساعدة على القيام بتنافس مجْدٍ مع القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية في الدول الأوروبية. ويكاد يتفق المؤرخون على أن التنظيمات العثمانية ما هي إلا واحدة من المحاولات الأخيرة الرامية إلى خلق فردٍ عثماني يتوجّه ولاؤه إلى الدولة بدل التوجّه إلى مجتمعه

الصغير أو إلى طائفته، أو حتى إلى السلطان. وسرعان ما ظهر تأثير التنظيمات في المناطق العربية في الإمبراطورية، إذ إن تلك المناطق كانت قد شهدت حركة محمد علي الهادفة إلى الحداثة والإصلاح، وهي الحركة التي قاومها وأحبطها دور الإمبراطورية العثمانية ذاتها وحلفاؤها البريطانيون.

شهدت المرحلة التي تلت إصدار التنظيمات ازدهار مظاهر مختلفة لمجالٍ عام ناشئ في جميع أرجاء المناطق العربية من الإمبراطورية العثمانية. ومع أن هذه الدراسة ليست بالمقام المناسب لإجراء تحليل مفصّل لهذه الحركة المتعدّدة الأوجه، فإن الأمر يقتضي الإشارة إلى بعض أبرز مظاهرها.

يمكن اعتبار التطور الحضري العصري المثير للإعجاب أوضح مظاهر المجال العام الناشئ. فلم يقتصر الأمر هنا على انتشار فضاءات حضرية، بصورةِ ساحات عامة وحدائق وطرق عريضة ومتنزّهات، وإلى ما هنالك، بل إن المدن أيضاً كانت تشهد الظواهر نفسها التي عرفتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر: انتشار المقاهي، والجمعيات، والمسارح، والنوادي والصالونات العلمية والأدبية والثقافية، وإلى ما هنالك... وبالإضافة إلى ما تقدم، نشطت الجمعيات السرية المستقلة في مجال تنظيم الشباب والمناداة بالحكم الدستوري وباللامركزية، أو ببساطة، بالاستقلال السوري أو العربي.

ولم يقف الريف موقف المتفرج من تلك التطورات. فخلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، قام العامة والفلاحون بسلسلة من الثورات الريفية التي اجتاحت الجزائر وتونس وفلسطين وشمال سورية وجبل لبنان. وكان القاسم المشترك بين الثوار مقاومة فرض الضرائب الباهظة، والمطالبة بالأرض وبالمساواة السياسية والقانونية. كما شهدت الفترة ١٨٢٠ ــ ١٨٦٠ ثلاث ثورات شعبية في جبل لبنان، في الأعوام ١٨٢٠، و١٨٤٠، و١٨٥٨، كان من شأنها إرساء تقليد ممثلي القرى المنتخَبين، أي الوكلاء، الذين كُلِّفوا بمهمة قيادة الفلاحين طالما ظلوا «أوفياء لضمائرهم ولمصالح الفلاحين والصالح العام» (Harik, 1968: 213-214). وخلال ثورة كسروان (١٨٥٨ ــ ١٨٦١)، التي جمعت بين مقاومة فرض الضرائب وثورة فلاحية ضد السلطة (Jacquerie)، ظلت المنطقة لثلاث سنوات تُحكم بواسطة مجلس مؤلف من ١٠٠ وكيل منتخَب، بـ «قوة الحكومة الجمهورية». وكان رئيس المجلس، طانيوس شاهين، غالباً ما يشير إلى مراسيم الإصلاح العثمانية الصادرة عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، للمطالبة بـ «التسوية العامة والحرية الكاملة» (Porath, 1966: 77-157).

من الوجهة الثقافية، ارتكزت نهضة الثقافة العربية، في مركزَيْها الرئيسَيْن القاهرة وبيروت، على بنى تحتية ثقافية كانت تتطور بسرعة مؤلَّفة من شبكات التعليم الواسعة، والمدارس الخاصة والعامة، وارتفاع معدَّل تعلُّم القراءة والكتابة، والتعليم المختلط، وتقدُّم وسائل الطباعة، وتطور «رأسمالية نشر» تمثلت في العدد الكبير من الصحف والمجلات. كانت صحيفة **الجوائب**، التي أصدرها أحمد فارس الشدياق، في استانبول، صحيفة شبه رسمية، وفي الوقت نفسه مستقلة عن السلطة العثمانية إلى درجة أثارت معها غضب تلك السلطة (فتم تعليق إصدارها بأمر رسمي أكثر من مرة)، كما كانت تُقرأ في كافة أرجاء الإمبراطورية، من

الجزائر حتى اليمن. وقد واكب جميع تلك التطورات تنامي نشوء «الفرد» في مقابل ابن الرعية والفرد الذي يشكل جزءاً من المجتمع. فقد كان كلٌّ من حركة الإصلاح الإسلامي بزعامة الأفغاني ومحمد عبده، والمثقفين العلمانيين اللبنانيين، يطرحون العقلانية والتعليم والحرية الفردية كوسائل لمقاربة القضايا العلمانية والدينية الحساسة. ففي عام ١٨٦١، مثلاً، ترجم بطرس البستاني رواية دانييل ديفو (Daniel Defoe) روبنسون كروزو (Robinson Crusoe)، وكأنه يتخيل مولد الفرد في الإمبراطورية العثمانية. كما نجد زميله أحمد فارس الشدياق يركّز على مثال المساواة، بما في ذلك المساواة الاجتماعية، وأخلاقيات العمل، وتحرير المرأة، واحترام الوقت.

ولكن، في حين كانت التنظيمات العثمانية تنادي بالمساواة السياسية والقانونية بين رعايا الإمبراطورية، وتعلن الإجراءات المتخذة لفرض هذه المساواة، وتشرع في إطلاق صيرورة لعلمنة الدولة، عادت القوى الأوروبية أدراجها إلى سياسة «حماية الأقليات الدينية والإثنية» في الإمبراطورية العثمانية. وكان من شأن هذه السياسة وضع الأساس لشرعنة الانتدابيْن البريطاني والفرنسي على المناطق العربية من الإمبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الأولى.

اتخذ تبريرُ فرنسا لـ «حقوقها» الكولونيالية في سورية الطبيعية شكلَ الدفاع عن المسيحيين والشيعة والدروز والعلويين. من جهة أخرى، نرى أن وعد بلفور يعبِّر صراحة عن استغلال مسألة الأقليات لخدمة المصالح الكولونيالية. فالوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لم يكتف بإقرار وجود طبيعة قومية لليهود في كل أنحاء العالم، وإنكار هذه الطبيعة على الشعب العربي في فلسطين ــ الذي أشير إليه بالتعبير السلبي «الأقليات غير اليهودية الموجودة حالياً في فلسطين» ــ بل إن الفلسطينيين أنفسهم اعتُبروا «أقليات»، وكانت الحقوق التي حُدِّدت لهم ذات طبيعة «مدنية ودينية»، وليست سياسية.

إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان المنطق ذاته يوجِّه عملية تقسيم الشرق الأوسط. فقد فُرض على العراق حكم الأقلية السنّية في حين حُرمت الإثنية الكردية من حقها في الحكم الذاتي، وشكَّل البدو والعشائر ركيزة إمارة «شرق الأردن» الجديدة المستحدثة (التي حكمت في ما بعد شعباً غالبيته من الفلسطينيين)، وتم تقسيم سورية إلى خمس دويلات وفق خطوط طائفية: دولتان للسنّة (في حلب ودمشق)، ودولة للمسيحيين في لبنان الكبير، ومنطقتا حكم ذاتي للدروز والعلويين.

وهنا تجدر الإشارة **أولاً** إلى أن تحويل القبائل والمجموعات الإثنية والأقليات الطائفية إلى كيانات سياسية، كان له تأثير مباشر في تطور المجال العام. فهذه الكيانات السياسية لم تكتف بإقرار صيغ للهوية والتضامن ذات طبيعةٍ ما دون قومية (Sub-national)، لتكون المستودع الطائفي للحقوق والواجبات، بل إنها أسست، بالإضافة إلى ذلك، شبكات المحسوبيات التي أسهمت في نمو وتطور الوجهاء الذين تبنّوا لعب أدوار وساطة ملتبسة بين الدولة والمجتمع، ولم تتمتع الجماعات (Communities) لا بالاستقلال الكامل، ولا بالتمثيل الكامل لأفرادها، والأهم من ذلك، أن الأفراد ظلّوا في جميع الأحوال في وضع التابع.

والنقطة **الثانية** في ما يخص العلاقة بين القومية والديمقراطية تتصل بالتجربتين في أوروبا، وفي الوطن العربي، وهما تجربتان قابلتان للمقارنة. فالقومية والديمقراطية، في الحالة الأوروبية، كانتا متمّمتين لبعضهما البعض، وذلك عندما فتح زوالُ الدولة الاستبدادية المجالَ أمام ظهور الأفراد الذين بدأت ولاءاتهم تتجه بشكل مطرد نحو الأمة ــ كما تجسّدت في الدولة القومية ــ مبتعدة بذلك عن الجماعات العائلية والمناطقية والدينية والإثنية. نجد في المقابل أن التجربة الكولونيالية في الوطن العربي خلقت وضعاً أحدث انفصالاً بين الحركة المناهضة للكولونيالية والساعية إلى الاستقلال والوحدة، من جهة، ومطلب الديمقراطية من جهة أخرى.

لم يكن التوجّهان على تلك الدرجة من التضاد خلال فترة الانتداب والأنظمة التي جاءت في مطلع عهد الاستقلال، والتي تميّزت بكونها أنظمة برلمانية تقوم على دعم وجهاء التجار ومالكي الأراضي. لكن الهوّة اتسعت بعد عام ١٩٤٨ كردّ فعل على إقامة دولة إسرائيل ومع نشوء الحركات القومية الجديدة وتأسيس الأنظمة «الشعبوية الراديكالية».

خلال تلك الفترة، لعبت الكولونيالية والحركة المناهضة لها دوراً رئيسياً في إعاقة نشوء المجال العام كوسيط لصيرورة الدمقرطة. فمن جهة، لعبت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ واشتداد حدة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، دوراً في تبرير فرض أنظمة عسكرية شمولية. ومن جهة أخرى، برز التباس شديد في الرأي العام وفي الخطاب العام، وهو التباس يُعاد إنتاجه باستمرار، بين رفض الكولونيالية الغربية من جهة، ورفض الديمقراطية والحداثة كمنتَجيْن غربيَّيْن، من جهة أخرى. ويُعتبر الجدل الحالي بشأن احتلال العراق مثالاً صارخاً على إمكانية تجدُّد هذا التعارض الذي يُنتج ثنائياته الخاصة. فهناك، من جهة، أولئك الذين يودّون حلَّ هذه الثنائية بطريقة تلفيقية بأن يتمنّوا زوال «القومية» باعتبارها غدت فكراً ميتاً في عصر العولمة، في حين أننا نلاحظ تزايد العوامل التي تعيد إنتاج القومية في أكثر أشكالها تطرفاً. ومن جهة أخرى، نجد من يتمنّون زوال الدمقرطة. وهناك عدة تبريرات لذلك: أولوية المسألة القومية، أو اعتبار الديمقراطية خديعة أوروبية (وسيلة للهيمنة)، وفي أفضل الأحوال منتجاً غربياً يُعتبر، إما غريباً عن التراث القومي والديني للعرب والمسلمين، أو أنه موجود أصلاً في التراث المذكور بصورة الشورى.

رابعاً: المدينة والريف

ارتبط المجتمع المدني وحركة التنوير والمجالات العامة، عادة، بالمحيط الحضري. وسوف أناقش هنا مدى نسبية هذا الافتراض. لنبدأ بالتجربة الأوروبية. هل نستطيع القول بثقة إن دَور الريف في التحوّلات الديمقراطية في أوروبا يمكن اختزاله إلى مجرد دور رجعي، أي دَور مناهض للديمقراطية؟ وهل يمكن اعتبار ثورة منطقة الفانديه (Vendèe) الفرنسية النموذج الوحيد لتدخُّل الريف السلبي في صيرورة الدمقرطة في المجتمعات الأوروبية؟ ويبدو أن الجواب هو النفي. ليس فقط بسبب الإنجاز الذي حققه اليعقوبيون (Jacobins) لدى ربطهم

جماهير الفلاحين بالثورة عن طريق دمج مسألة الأرض ضمن البرنامج الثوري، بل أيضاً بالنظر إلى أن القاعدة السوسيولوجية الأساسية للجمهورية الفرنسية كانت الفلاحين والمزارعين المستقلين (Weber, 1976). لقد بدأ المؤرخون، الذين يضطلعون بمهمة إعادة النظر في الثورة الفرنسية، بطرح تساؤلات تتناول العديد من السمات التقليدية، والماركسية بشكل أساسي، لتفسير الصيرورة الثورية. فرانسوا فوريه (Francois Furet)، مثلاً، يركّز على دور النوادي والمهنيين من الطبقة الوسطى في الصيرورة الثورية، ويؤكد أن السلطة الثورية كانت، في واقع الأمر، بيد أوليغارشية (Oligarchy) عسكرية؛ مع ذلك فهو يؤكد أن الثورة الفرنسية كانت «ثورة شعبية» (Furet, 1995).

كما نجد أن المجموعات الاجتماعية الريفية قامت بدور أساسي في التجربة الإنكليزية. فقد طالبت حركة «الأسرويين» (Familists) بنزع الملكية الخاصة. وكانت حركة «التسويديين»، وليس تجار المركز التجاري في لندن، هي من عارضت الإقطاعية والرأسمالية، ونادت بالمساواة بين جميع الرجال الإنكليز، وبالحق التمثيلي لجميع الذكور، ولكن دون طرح أية متطلبات في ما يتعلق بالملكية.

ونجد أيضاً، وإن على نطاق أضيق، أننا لا نستطيع تجاهل دور الريف في تاريخ الأنظمة الانتخابية في الوطن العربي. فقد نجحت ثورة كسروان (١٨٥٨ ــ ١٨٦١) التي قام بها العامة، والتي تحدثنا عنها آنفاً، في فرض أول نظام انتخابي في متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ ــ ١٩١٥)، وكانت تلك أول ممارسة لفكرة الانتخابات في الإمبراطورية العثمانية.

وضمن مجال آخر، ولكن وثيق الصلة بالموضوع، هل نستطيع القول بثقة إن «التمدن ظاهرة حضرية حصراً؟ يميّز أنطونيو غرامشي (Gramsci) بين المدن الصناعية والمدن غير الصناعية. فالأولى فقط تتمتع بخاصية كونها متطورة أكثر من الريف، أما في المدن غير الصناعية، فنجد أن بذور الحضرية تغيب في لجّة مجموعات سكانية غير حضرية (Gramsci, 1971: 91)[١]. وعلى رغم أن غرامشي يتناول الموضوع بلغة التمييز بين تقدمي/رجعي، فإن هذه الازدواجية يمكن تصنيفها بسهولة ضمن فئة أوسع، وهي ازدواجية ديمقراطي/مناهض للديمقراطية. فريدريك جايمسون (Frederic Jameson)، من جهته، يصوغ الفكرة بأسلوب أكثر فظاظة، إذ يقول: «قد تكون أهم مواصفة تميّز هذا التعارض بين الريف والمدينة... هي أنه كالتعارض بين التخطيط والنمو العضوي». جايمسون هنا يشير إلى الجدل القائم حول الثورة الفرنسية التي تم فيها تأكيد، ولأول مرة، «أولوية الإرادة البشرية على المؤسسات الاجتماعية، وعلى قدرة الكائنات البشرية... على إعادة تشكيل المجتمع وصياغته حسب مخطط ما، أو حسب فكرة مجردة أو مثل أعلى» (Jameson, 2004: 48).

ويقودنا ذلك التمييز إلى طرح تساؤلات حول دور المدن التجارية والمدن الريعية والمدن الإدارية، وما شاكل، في إنتاج المجال العام. وبالإمكان تناول هذا السؤال من زاوية أخرى: هل

(١) وللاطلاع على مثال عن العودة مجدداً إلى الولاءات التقليدية في المجال الحضري، انظر: وضاح شرارة، **المدينة الموقوفة: بيروت بين القرابة والإقامة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

تُعتبر جميع الفضاءات العامة، بالضرورة، مجالات عامة، وهل تسهم، بالضرورة، في الصيرورة الديمقراطية؟ (Calhoun, 1992: 1-48).

وبالقدر الذي يشكل فيه المجال العام فضاءاً للضم (Inclusion)، فإنه، في الوقت نفسه، فضاء للإقصاء (Exclusion). ففي المجتمعات التي تنتظم فيها القبائل والمناطق والطوائف الدينية والمجموعات الإثنية بصورة مؤسسات سياسية وهيئات تمثيلية، هل نستطيع الافتراض بثقة أن الفضاء العام الذي يقتصر على جزء من مجتمع ــ أو لنقل فرضاً على المجتمع بكامله ــ يشكِّل مكوِّناً للمجال العام، وأنه بالتالي عنصر موصل إلى الديمقراطية؟ فهل يُعتبر تحديد فضاء حضري لحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت فضاء مغلقاً (لأنه يقتصر على طائفة دون غيرها إلى درجة إقصاء بقية الطوائف)، أم أن هذا الفضاء يُعتبر مجالاً عاماً لأنه تجمّع لأفراد ينتمون إلى عائلات وعشائر ومناطق تعيش وضعاً منغلقاً إقصائياً؟

هل تنتمي الجماعات العائلية والطوائف الدينية المسيَّسة والمجموعات الإثنية المنظّمة إلى المجتمع المدني، أم أنها تشكّل النقيض له؟ جرى الالتفاف على هذا السؤال في خطاب المجتمع المدني في لبنان عن طريق إيجاد «مجتمعَيْن»، حسب مقتضيات الوضع: **الأول**، هو المجتمع «الأهلي»، ويضم المجموعات الواردة أعلاه، **والثاني**، هو المجتمع «المدني»، الذي يضمّ الجمعيات الطوعية، كالنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية، وإلى ما هنالك. ويمكن أن نجد المشكلة نفسها في الأردن ودول الخليج واليمن... الخ، لكن ذلك التمييز يظل ناقصاً لأنه يتطلب المزيد من الدراسة والتحديد بشأن التأثير الذي يمارسه المجتمع الأول في المجتمع الثاني (الذي يتخذ شكل تأثير الولاءات التقليدية على الجمعيات الطوعية)، وبشأن درجة الاستقلال النسبية للمجتمع المدني، بالمعنى الدقيق للكلمة، في مواجهة الدولة. وقد أظهرت الدراسات التي جرت في مصر أن العدد الأكبر من الجمعيات الأهلية الموجودة حالياً، إما أنشأتها الدولة، أو أنها تعتمد على الدولة.

باختصار، يمكن للريف إطلاق قوى اجتماعية تسهم في صيرورة الدمقرطة، بقدر ما يمكن للمدينة أن تضم قوى اجتماعية تمثِّل عوائق لتلك الصيرورة.

خامساً: التحول إلى المجتمع الديمقراطي

عبَّر العديد من النقّاد عن رأيهم بأن هابرماس يتعامل مع مسألة المجالات العامة، وكأن السوق الرأسمالية والدولة الرأسمالية هما شيئان ثابتان ونهائيان. وأفضل ما يمكن تحقيقه في هذا الشأن هو محاولة تحييد التأثيرات الأسوأ للسوق والدولة المذكورَيْن في الديمقراطية: سوء توزيع الدخل والخدمات الحكومية من جهة، وعِلل البيروقراطية من جهة أخرى. ولهذا الغرض، ينصح هابرماس بثلاثة نماذج:

١ ــ النموذج **الأول**، وهو نموذج الحصار، حيث يحاصر المجالُ العام الدولةَ ليشكّلَ قوة معادلة للمال وللبيروقراطية. وهذا أكثر النماذج اعتدالاً وسلبية.

٢ ــ النموذج **الثاني** هو نموذج صمّام التحكم، حيث يمارس الرأي العام تأثيره في

عملية اتخاذ القرارات عبر أطراف السلطة (Periphery) ــ الجامعات، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات... الخ، فيؤثر بالتالي في المركز الإداري (Stolze, 2002: 146-147).

٣ ــ النموذج **الثالث**، في أسوأ الأوضاع، يقرّ هابرماس العصيان المدني كملجأ نهائي للقوى الشعبية المعارِضة.

لأغراض الاستعجال نستطيع إغفال الجدل المتصل «بنهاية التاريخ» وبمصير الرأسمالية والسوق. لكننا، على الأقل، يجب أن نشير إلى أن العديد من نقّاد الأفكار الخاصة بالمجتمع المدني والمجال العام، أشاروا إلى التضارب المنهجي بين الرأسمالية والديمقراطية. وهم يقصدون بذلك، طبعاً، أن الرأسمالية تجعل الديمقراطية ناقصة وجزئية. ويتنبأ مايكل هاردت (Michael Hardt)، شأنه شأن دولوز (Deleuze)، بـ «اضمحلال المجتمع المدني» بما أن الرأسمالية الحديثة تنتقل من وضعية الضبط (Disciplinary Mode) إلى وضعية التحكّم (Control Mode)، حيث تملأ علاقات القوة، حالياً، كامل المجال الاجتماعي (Hardt, 2002: 158-176).

وتتوسع مقالة سلافوي جيجك (Slavoj Zizek) النقدية في موضوع السببية البنيوية، فهو يؤكد أن التناقض والتفاوت الزمني (Non-contemporaneity) يجب اعتبارهما من الضروريات البنيوية للرأسمالية. ويحمل هذا النقد توجّهاً مخالفاً لفكرة هابرماس الخاصة بـ «الحداثة كثورة غير مُنجَزة»، حيث يقوم هذا النقد على افتراض وجود تعارض وجودي بين الرأسمالية والديمقراطية. ويتعيّن على مهمة إنجاز تلك الثورة ــ التي هي في الوقت نفسه ثورة ديمقراطية ــ التوفيق بين جانبَيْها: جانب العقل الأدواتي (Instrumental) (أي المعالجة العلمية ــ التكنولوجية للطبيعة والهيمنة عليها، وهو ما تقوم به الرأسمالية)، من جهة، وجانب التواصل الذاتي الداخلي (Intersubjective) المتحرر من العوائق، من جهة أخرى. ويؤكد جيجك أن إنجاز مشروع الحداثة إلى نهايته، من خلال تحقيق الإمكانات التي ينطوي عليها الجانب الثاني، كما يقترحه هابرماس، مهمة مستحيلة نظراً إلى طبيعة الرأسمالية نفسها. وهو يتساءل: «وماذا إذا كنا، بكل بساطة، لا نستطيع تكميل العقل الأدواتي (Instrumental Reason) بالعقل التواصلي (Communicational Reason)، بما أن أولوية التفكير الأدواتي تعتبر مقوّماً أساسياً من مقومات العقل الحديث بما هو كذلك؟» (Zizek, 2000: 298-299)[٢].

لكن الموضوع الأساسي يبقى صيرورة الدمقرطة ذاتها. فالإجراءات الواردة أعلاه التي اقترحها هابرماس مصمَّمة لمعالجة فساد المجال العام ــ وللتعامل، في نهاية المطاف، مع أزمة الديمقراطية ــ في المجتمعات الصناعية المتطورة في مرحلة ما بعد الحداثة. وقد ينشأ هنا سوء تفاهم كبير بشأن التعامل مع تلك التكتيكات، وكأنها إجراءات ضرورية وكافية للدمقرطة في دول العالم غير الغربي، أي، للانتقال من نظام شمولي دكتاتوري إلى نظام انتخابي ديمقراطي يحكمه القانون وتداول السلطة.

(٢) استناداً إلى ما يقوله جيجك، تسري الاستحالة نفسها على رأي هابرماس في السمة المتطورة للعولمة الرأسمالية (أي تلك الخاصة بالأسواق «الحرة») التي تحتاج فقط إلى أن تكملها عولمة سياسية كافية لكي تصبح ثورة منجَزة.

سادساً: مسألة الوسائل: كيف يمكن إزالة النظم السلطوية؟

هل يُعتبر التأثير السياسي للمجال العام، كما ورد في النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه، كافياً لإزالة النظم السلطوية في دول الجنوب؟ تجدر الإشارة، بداية، إلى العلاقة المتبادلة بين إجراءات الدمقرطة المتردّدة والجزئية المطبَّقة في عدد من الأقطار العربية، وحركات العصيان الاجتماعي في جميع تلك الأقطار. فقد كانت الاضطرابات الحضرية التي حدثت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ في مصر ذات أثر بالغ في تطبيق إجراءات الليبرالية السياسية، بما في ذلك الاعتراف بـ «المنابر» السياسية. كما شكّلت حركة عصيان الشباب في الجزائر عام ١٩٨٨ العامل الرئيسي المؤدي إلى سقوط نظام الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني، وفرْض الاعتراف بوسائل الإعلام والحريات السياسية، والتمهيد لتنظيم انتخابات حرّة، أجهضها الجيش في ما بعد، لأنها أظهرت تفوّق الإسلاميين بنسبة كاسحة. كما الإجراءات الليبرالية التي اتخذها الملك المغربي الحسن الثاني، في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين ــ وضْع دستور جديد، وقبول مبدأ تداول السلطة الذي جعل حزب المعارضة الرئيسي، الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، يشكّل الحكومة في نهاية الأمر، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ــ هذه كلها جاءت نتيجة ضغط «انتفاضات الخبز» التي هزّت المدن المغربية. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن الأردن، حيث كان للاضطرابات التي حدثت في السلط ومعان، جنوبي البلاد، أثرها الكبير في جعل الملك حسين يلجأ إلى اتخاذ إجراءات ليبرالية في السنوات الأخيرة من حكمه. والمفارقة، أن حركات الصراع المذكورة كانت تحرِّكها دوافع اجتماعية («مظاهرات الخبز» في القاهرة والمغرب، ودوافع الفقر والبطالة التي حرّكت حركة عصيان الشباب في الجزائر، والتهميش المناطقي والاجتماعي في الأردن). مع ذلك، جاءت إنجازاتها الرئيسية ضمن المجال السياسي. وهنا نجد علاقة متبادلة إضافية بين الشأن الاقتصادي ــ الاجتماعي والشأن السياسي ينبغي إخضاعها للتفكير والبحث.

الحركات المذكورة تشبه كثيراً العصيان المدني الذي اقترحه هابرماس كحلّ أخير. وقد أفضت تلك الحركات إلى المصادمات العنيفة نظراً إلى ردّ فعل الأنظمة القائمة. وهنا يجدر بنا مقارنة تلك الحركات الاجتماعية بالمجال العام، القصير الأجل، خلال مرحلة ربيع دمشق (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠١)، الذي تمثَّل بصورة أساسية بانتشار الجمعيات المستقلة والنوادي الثقافية في جميع أرجاء البلاد، وبالنشاط المكثَّف لمنظمات حقوق الإنسان التي كان يحرّكها تجار ومثقفون يساريون سابقون. وقد تمكّن النظام من قمع تلك الحركة ــ التي لم تخضع حتى الآن، ولسوء الحظ، لدراسة أكاديمية معمّقة ــ ومن تجريدها من قوتها بسرعة، لأنها كانت تفتقر إلى البعد الشعبي.

أخيراً، تمثِّل إزالة النظام العراقي حالة بالغة الأهمية في مجال دراسة أشكال التحوّل إلى الديمقراطية في الوطن العربي. شكّل العصيان الشعبي المسلّح، الذي جرى في آذار/مارس ١٩٩١، ذروة معارضة قطاعات كبيرة من الشعب العراقي للنظام البعثي عبر عقود طويلة، وأثارت نهايته الفاجعة مسألة الضعف النسبي للانتفاضات الشعبية المسلحة الواسعة النطاق،

التي واجهت جيشاً كان قد انهزم للتوّ في حرب خارجية. وفي حين إن هذه الإشكالية لا تبرّر بأي شكل من الأشكال غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة، فإنها مع ذلك تثير أسئلة جادة تتعلّق بمسألة تفكيك أسس الأنظمة الشمولية في الوطن العربي. وأقلّ ما يمكن أن يُقال إن ذلك يتطلب فعل تطبيق قوة شعبية قد لا تتمكن، للأسف، من استبعاد خيار العنف، أو إنه يتطلب، كما قال هابرماس، تدخُّل القوة الشعبية لنقل صيرورة الدمقرطة من المستوى «الخطابي» إلى المستوى «الاستراتيجي» □

المراجع

Calhoun, Craig (1992). «Introduction: Habermas and the Public Sphere.» in: Craig Calhoun (ed.). *Habermas and the Public Sphere*. Cambridge, MA: MIT Press.

Fraser, Nancy (1992). «Rethinking the Public Sphare: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy.» in: Craig Calhoun (ed.). *Habermas and the Public Sphere*. Cambridge, MA: MIT Press.

Furet, Francois (1995). *Revolutionary France, 1770-1880*. Translated by Antonia Nevill. Oxford; Cambridge, MA: Blackwell. (History of France)

Gramsci, Antonio (1971). *Prison Notebooks*. London: Lawrence and Wishart.

Habermas, Jürgen (1985). «A Philosophico-Political Profile.» [Interview by Perry Anderson and Peter Dews]. *New Left Review:* no. 151, May-June. pp. 75-105.

Habermas, Jürgen (1996). *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*. Cambridge, MA: MIT Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Habermas, Jürgen (1997). «Conversation about Questions of Political Theory.» in: Habermas, Jürgen. *A Berlin Republic: Writings on Germany*. Translated by Steven Rendall; introduction by Peter Uwe Hohendahl. Lincoln: University of Nebraska Press. (Modern German Culture and Literature)

Hardt, Michael (2002). «The Withering of Civil Society.» in: Mike Hill and Warren Montag (eds.). *Masses, Classes and the Public Sphere*. London; New York: Verso.

Harik, Iliya F. (1968). *Politics and Change in a Traditional Society; Lebanon, 1711-1845*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Jameson, Frederic (2004). «The Politics of Utopia.» *New Left Review*: no. 25, January-February. pp. 35-54.

Porath, Yehoshua (1966). «The Peasant Revolt of 1858-1861 in Kisrawan.» *Asian and African Studies*: vol. 2. pp. 77-157.

Stolze, Ted (2002). «A Displaced Transition: Habermas on the Public Sphere.» in: Mike Hill and Warren Montag (eds.). *Masses, Classes and the Public Sphere*. London; New York: Verso.

Weber, Eugen (1976). *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Zizek, Slavoj (ed.) (2000). *Revolution at the Gates: A Selection of Writings from February to October 1917*. London; New York: Verso.